

المسودة الثانية المنقحة للموقف الأفريقي المشترك لعملية مراجعة بكين +30 الدورة التاسعة والستين للجنة وضع المرأة المقرر عقدها من 10 – 21 مارس 2025¹

الديباجة

1. نحن ، وزراء النوع الاجتماعي الأفريقيين وممثلو الحكومات الأفريقية والخبراء والشباب وحركة المرأة الأفريقية، المجتمعون في أديس أبابا، جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، بتاريخ 6 نوفمبر 2024، استعداداً للدورة التاسعة والستين (69) للجنة وضع المرأة ، لمراجعة وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين، وتحديد الأولويات لمعالجة التحديات المتبقية؛
2. نرحب بنتائج المراجعة الإقليمية الأفريقية الحاسمة لتنفيذ منهاج عمل بكين
3. نهني لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ونقدر بشكل عميق إبراز إنجازات الدول الأفريقي باعتبارها أحد النتائج الرئيسية.
4. نحتفل بالإنجازات البارزة التي حققتها الحكومات والشعوب الأفريقية خلال الخمس سنوات الماضية للالتزام بمبادئ بكين وتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة ، بالرغم من انتشار التحديات المستمرة والجديدة
5. نعرب عن عميق القلق إزاء أنه وعلى الرغم من هذه الإنجازات ، لا يزال عدم المساواة بين الجنسين كبيراً ، وأن أفريقيا ليست على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ منهاج عمل بكين وإعلانه بالكامل.
6. ندرك أن أسباب هذه التأخيرات يمكن أن تعزى ، من ناحية إلى ممارسات أفريقية وضعف ترتيباتها المؤسسية لمعالجة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولكن من ناحية أخرى إلى عدم تكافؤ الفرص في التنمية، مما منع أفريقيا من معالجة الصدمات المتعددة في السنوات الخمس الماضية حيث اضطرت الحكومات إلى معالجة القضايا العاجلة المتعلقة بتمويل الاحتياجات الإنسانية على حساب القضايا الاجتماعية.
7. نقر أن معالجة الاحتياجات وأوجه القصور الحالية يتطلب نهجاً يحول النظم التي تخلق وتدعم وتحافظ على عدم تمكين المرأة وعدم المساواة بين الجنسين.
8. بالنظر إلى التوصيات الواردة في الاستعراض ، وكافة التوصيات الأخرى، بما في ذلك تلك الواردة في الإعلان السياسي المعتمد في 2020، كنتيجة الدورة الرابعة والستين للجنة وضع المرأة، فضلاً

عن الأولويات السبع الرئيسية للاستراتيجية الجماعية التي اتفقت عليها واعتمدها الدول الأعضاء الأفريقية في استعراض بكين +25،

9. **نلتزم** بتسريع تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واتخاذ التدابير اللازمة ذات الصلة لمعالجة التحديات المستمرة والجديدة في تنفيذ هذه الالتزامات بالتعاون مع ممثلي الشباب الأفريقي والمجتمع المدني وممثلي حركة المرأة، وكذلك ممثلي مجموعة الخبراء،

10. **نؤكد مجدداً** التزامنا بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها بحلول عام 2030، وكذلك الالتزامات التي تم اتخاذها في إطار أجندة التنمية المستدامة، وأجندة 2063: "أفريقيا التي نريدها" للاتحاد الأفريقي، والقرارات المتعلقة بالسلام والأمن، مثل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، وكافة الأدوات العالمية والإقليمية والوطنية الأخرى التي تهدف إلى تعزيز وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من خلال البناء على إنجازاتنا وعبر معالجة التحديات المستمرة والجديدة.

11. **بعد النظر** في تقرير الاستعراض بشأن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بكين، فإننا نتفق على العمل بشكل جماعي مع كافة فروع الحكومة والشباب والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بشأن الإجراءات ذات الأولوية الحاسمة التالية، لضمان التنفيذ الكامل والفعال والسريع لإعلان ومنهاج عمل بكين، وتعزيز المكاسب التي تحققت بالفعل، فضلاً عن معالجة التحديات المستمرة والجديدة،

حول الفقر: القضاء على الفقر ، الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية (المجموعة 1)

أ. ضمان الوصول المتساو من جانب المرأة الريفية إلى الأراضي ورأس المال والتقنيات لتحسين الخدمات الزراعية.

ب. الاستثمار في خدمات رعاية جيدة ميسورة التكلفة ومتاحة، وضمان أن تكون أنظمة الحماية الاجتماعية مناسبة للرعاية ومستجيبة للنوع الاجتماعي، وتنفيذ سياسات شاملة لإجازات الأمومة والأبوة والوالدية للحد من عبء عمل الرعاية غير مدفوع الأجر على النساء وفق الوقت.

ج. تنفيذ مبادرات الأمن الغذائي بقيادة المجتمع المحلي والتي تدمج آليات الحماية الاجتماعية مع الممارسات الزراعية المحلية.

د. الاعتراف بمساهمات كل من العمل مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر من خلال دمج العمل غير مدفوع الأجر في الإحصائيات الوطنية.

الكرامة: الحرية من العنف والوصم والقوالب النمطية (المجموعة 2)

- أ. **معالجة** الأسباب الكامنة وراء العنف الجنسي، سواء في أوقات النزاع أو في أثناء فترات السلام النسبي، بما في ذلك معالجة عدم المساواة بين الجنسين والتمييز في كافة المجالات، على النحو المبين في قرار مجلس الأمن رقم 2467 (2019)
- ب. **تعزيز** قدرة المسؤولين الحكوميين على تطوير وتنفيذ واتخاذ تدابير معينة ، بما في ذلك سياسات للقضاء على العنف ضد كافة النساء والفتيات.
- ج. **ضمان** أن تعالج برامج الحماية الاجتماعية على نحو صريح العنف ضد النساء والفتيات ، من خلال تضمين مكونات مثل الوصول إلى الملاجئ الطارئة والدعم النفسي والمساعدة القانونية وخدمات إعادة الإدماج للناجيات.
- د. **تأمين تخصيص متزايد** للموارد المالية والبشرية لضمان حصول النساء والفتيات على خدمات استجابة عالية الجودة للعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية كافية.
- هـ. **إعطاء الأولوية** للجهود المبذولة لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي في بيئات النزاع والسياسات الإنسانية، خاصة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

الإزدهار: التنمية الشاملة والإزدهار المشترك والعمل اللائق (المجموعة 3)

- أ. **تعزيز الشراكات** لتأمين المشاركة الفعالة من كافة فئات أصحاب المصلحة ، بما في ذلك المؤسسات العامة على كافة المستويات ، منظمات المجتمع المدني ، وشركاء التنمية.
- ب. **تطوير** لوائح وسياسات، بالتعاون مع الإدارات الحكومية الأخرى، لتعزيز تولي النساء مناصب قيادية وتزويدهن بالفرصة لإحداث تغييرات تحويلية على كافة مستويات صنع القرار في منظماتهن ومجتمعاتهن.
- ج. **اتخاذ تدابير** لسد الهوة في البيانات والادلة من خلال تحسين جمع وتحليل البيانات بشكل منتظم واستخدام الإحصائيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي ، بما في ذلك عبر تعزيز قدرات الإحصائيين الوطنيين لتعزيز تنفيذ وتقييم السياسات والبرامج المتعلقة بحقوق المرأة.
- د. **استكشاف** طرق مبتكرة لتعبئة الموارد المالية لزيادة التمويل بشكل كبير لتطوير وتنفيذ برامج وسياسات مستجيبة للنوع الاجتماعي تعالج حقوق كافة النساء والفتيات، وخاصة تلك المتعلقة بمبادرات البيئة ومخاطر الكوارث.

الشراكة: المساواة ، المشاركة والمؤسسات المستجيبة للنوع الاجتماعي (المجموعة 4)

أ. **الدعوة** إلى تعزيز الآليات الوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي لتكون على أعلى مستوى ممكن مع تحديد صلاحياتها وسلطاتها بشكل واضح، وتزويدها بالموارد الكافية، والقدرة والكفاءة للتأثير في السياسات وصياغة ومراجعة التشريعات، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية ذات الصلة، بما يتماشى مع توصيات منهاج عمل بكين.

ب. **تعزيز** قيادة كافة أبطال المساواة بين الجنسين بما في ذلك القادة السياسيين والتقليديين والدينيين لتمكينهم من أن يكونوا نماذج للتغيير على المستويات جميعها.

ج. **الدعوة** إلى تعزيز فعالية ومساواة المؤسسات على كافة المستويات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإنسانية لتعزيز بيئة غير تمييزية تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات فضلاً عن ضمان حصولهن على الخدمات العامة وحمايتهن والمساواة في الوصول إلى العدالة.

د. **الدعوة** إلى تعزيز الأطر المؤسسية لضمان المساواة الكافية والتعاون الفعال بين الوزارات المسؤولة عن النوع الاجتماعي وتلك المسؤولة عن تغير المناخ.

السلام: مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع

أ. **تعزيز** وتدعيم مشاركة المرأة في عمليات السلام ودعم دورها القيادي في الوساطة.

ب. **تحديد** المسرعات التي من شأنها تعزيز الدور القيادي للمرأة في حل النزاعات وبناء السلام.

ج. **وضع** إطار عمل للحكومات والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية للعمل معاً لإيجاد حلول دائمة للصراع وانعدام الأمن.

د. **تعزيز** سيادة القانون وإنفاذه، بالنسبة للجهات الفاعلة المحلية والأجنبية على حد سواء، فحقوق الإنسان أمر أساسي لهذه العملية، وكذلك الحد من تدفق الأسلحة غير المشروعة، ومكافحة الفساد، وضمان المشاركة الشاملة في جميع الأوقات.

الكوكب: حماية البيئة ، العمل المناخي وبناء القدرة على التكيف

- أ. وضع إطار عمل معياري لوضع ترتيبات مؤسسية من أجل زيادة مشاركة المرأة في تمويل وسياسات المناخ وخاصة تلك المتعلقة بالطاقة والتقنيات الجديدة للمعلومات والاتصالات.
- ب. تقديم الدعم للنساء على مستوى القاعدة الشعبية وإعطاء الأولوية في التمويل والفرص لهن على تنفيذ المشاريع الدولية.
- ج. تسخير قدرة المرأة على العمل من خلال تعزيز معارف المرأة ومشاركتها عبر الاستفادة من معارفها ووجهات نظرها الفريدة في مجالات مثل الزراعة والتجارة لتعزيز فعالية العمل المناخي.
- د. الدعوة إلى تعزيز الأطر المؤسسية لضمان المساءلة الكافية والتعاون الفعال بين الوزارات المسؤولة عن شؤون النوع الاجتماعي وتلك المسؤولة عن تغير المناخ.

في الختام:

من أجل أن توثي الإجراءات المقترحة ثمارها، هناك حاجة إلى وضع تدابير مختلفة كمسرعات للتنفيذ. تتمثل أهمها في التزامات أصحاب المصلحة، ووجود مؤسسات قوية، ولا سيما ملكية أفريقيا لعملية التنفيذ من خلال وضع كافة التدابير اللازمة، بما في ذلك تمويل هذه الإجراءات من موارد أفريقيا الخاصة.

حُرر في أديس أبابا بتاريخ 6 نوفمبر 2024